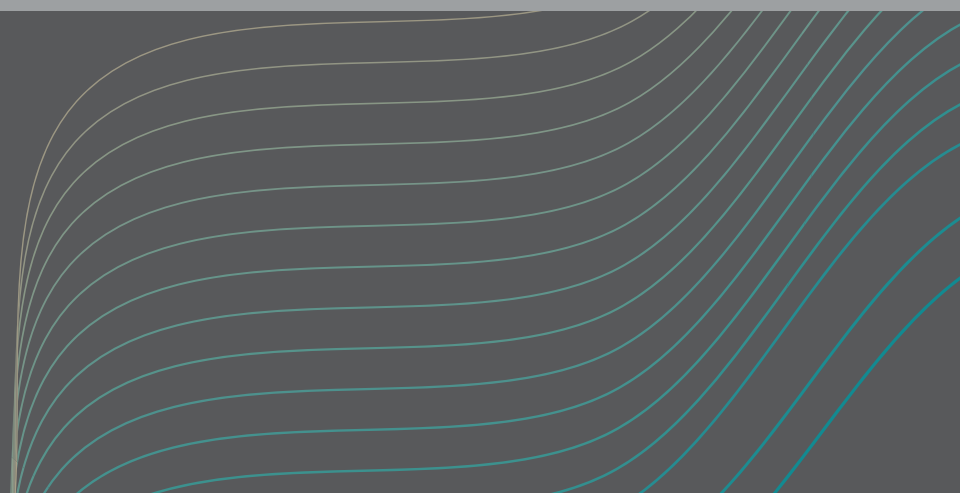


وزارة المالية  
Ministry of Finance



# تقرير أداء الميزانية الفعلية لنهاية العام المالي 2020م



## فهرس المحتوى

03	مقدمة
04	الملخص التنفيذي
07	أولاً: المؤشرات الاقتصادية
09	ثانياً: أداء المالية العامة
09	أ. الإيرادات
13	ب. النفقات
19	ج. العجز والدين والتمويل



## مقدمة

تقوم وزارة المالية بإصدار تقرير نهاية العام لأداء الميزانية الفعلية لعام 2020م دعماً لمبادرات الإفصاح المالي وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث قامت الوزارة بعدة مبادرات في هذا المجال، وبشكل أكبر خلال الفترة الماضية من خلال إصدار ونشر تقارير دورية عن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الإفصاح في السياسات والمبادرات التي تقوم بتنفيذها والتقارير التي تقوم بإصدارها مثل بيان الميزانية العامة للدولة، وبيان الميزانية التمهيدي، وكذلك نسخة المواطن، بالإضافة إلى تقارير الأداء الربع سنوية.

ويشمل هذا التقرير استعراض بيانات ومؤشرات الأداء الفعلي على جانبي المالية العامة والاقتصاد خلال العام المالي 2020م، والذي شهد تطورات كثيرة مصاحبة لأزمة جائحة «كوفيد - 19» العالمية، بالإضافة إلى استعراض لأبرز أسباب الاختلافات عن التقديرات المعتمدة للميزانية للعام المالي 2020م.

وستستمر وزارة المالية في إعداد ونشر التقارير التي تعزز الشفافية والإفصاح في المالية العامة مع تقديم شرح للسياسات والمبادرات والبرامج التي تقوم الوزارة بتبنيها وتنفيذها.



## الملخص التنفيذي

شهد العام المالي 2020م تنفيذ العديد من الإجراءات المالية والاقتصادية والمبادرات الهادفة لمواجهة جائحة «كوفيد - 19» ودعم القطاعات والمجالات الأكثر تأثراً لمواجهة الظروف الاقتصادية الاستثنائية الناتجة عن هذه الأزمة والتبعات المصاحبة لها من حالة عدم اليقين بطول الفترة الزمنية لامتداد وحدّة هذه الأزمة. وقد واجهت الميزانية هذه الظروف الطارئة من خلال رؤية شاملة تستهدف التأكد من توفير متطلبات الرعاية الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية، وتقديم الحوافز للأنشطة الاقتصادية بما يدعم استمرار نشاطها والعمالة بها وتقليل الأضرار عليها، بالإضافة إلى استمرار الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية وتقليل التأثير السلبي للأزمة على الموقف المالي للمملكة.

بدأ تطبيقها في يونيو من العام 2020م، ثم أعقب ذلك إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5% من إجمالي قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من العام 2020م. وكذلك استمرار تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه.

وشهد إجمالي النفقات في نهاية العام 2020م ارتفاعاً بنحو 5.5% عن الميزانية المعتمدة، وذلك لتلبية المتطلبات الاستثنائية لمواجهة الجائحة، حيث بلغت الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة

وفي هذا الإطار تم إعادة ترتيب أولويات بعض مجالات الإنفاق، وتنمية الإيرادات غير النفطية، خاصة في ظل ما شهدته المرحلة من تدني في الإيرادات النفطية نتيجة التأثير السلبي للأزمة على أسواق النفط، وعلى إثرها واصلت الحكومة تطبيق المبادرات لتعزيز قدرة القطاع الصحي، والاستمرار في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي، بالإضافة إلى تمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي. كما شملت هذه المبادرات رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من شهر يوليو من العام 2020م وكذلك الزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي

نحو 136 مليار ريال خلال العام (منها 70 مليار ريال مخصصات لمواجهة جائحة «كوفيد - 19») شملت زيادة الاعتمادات للقطاعات الصحية والأمنية وغيرها من القطاعات لمواجهة الجائحة. بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص. وقد قابل هذه الزيادة وفر في بعض بنود النفقات بنحو 80 مليار ريال جراء إلغاء أو تمديد أو تأجيل بعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية إضافة إلى إيقاف بعض الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها لخدمة ظروف اقتصادية سابقة مثل بدل غلاء المعيشة وذلك بدءًا من شهر يونيو لعام 2020م.

في حين انخفض إجمالي الإيرادات بحوالي 6.1% عن الميزانية المقدرة، حيث انخفضت الإيرادات النفطية عن المقدر لها في الميزانية بحوالي 19.5%، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع الطلب العالمي على النفط والهبوط الحاد في الأسعار الذي شهدته الأسواق العالمية منذ بداية الأزمة، بينما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 15.2% على الرغم من تراجع الإيرادات بشكل حاد خلال النصف الأول من العام نتيجة لتداعيات الجائحة على النشاط الاقتصادي، إلا أن جهود الإصلاح الاقتصادي والمبادرات التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية والمبادرات الإضافية خلال عام 2020م بالإضافة إلى إيرادات الأرباح الاستثنائية

من استثمارات الحكومة التي ساهمت في تعزيز الميزانية لمواجهة أزمة «كوفيد - 19» وارتفاع الإيرادات غير النفطية مقارنة بالمقدر في الميزانية.

وقد بلغ عجز الميزانية الفعلي في نهاية العام 2020م نحو 294 مليار ريال (11.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو 187 مليار ريال (6.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في الميزانية المعتمدة، حيث سمحت الحكومة بارتفاع عجز الميزانية بشكل استثنائي خلال عام 2020م لظروف الجائحة، وتقليل الأضرار المرتبطة بها بقدر الإمكان، وتعزيز النشاط الاقتصادي، واستمرار تقديم الخدمات الحكومية والمساندة المجتمعية المطلوبة.

وقد بلغ رصيد الدين في نهاية العام المالي 2020م نحو 854 مليار ريال أي ما يعادل 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي نحو 359 مليار ريال.

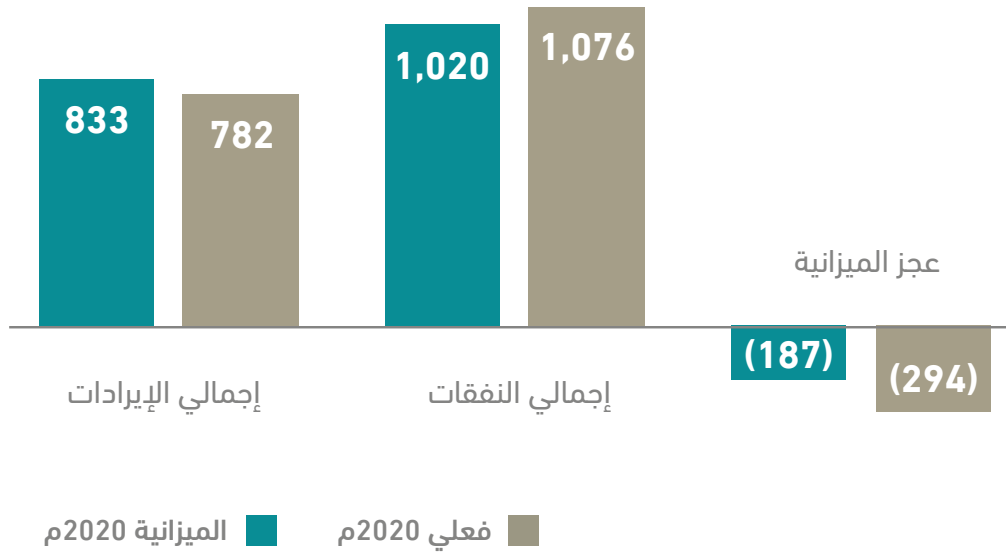
وعلى الرغم من توقف النشاط الاقتصادي بشكل حاد خلال الربع الثاني من عام 2020م مع تفاقم أزمة الجائحة، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي حقق أداء أفضل من التقديرات الأولية بالنسبة لعام 2020م وكذلك مقارنة بتقديرات المؤسسات الدولية حيث حقق معدل نمو سلبي بنحو 2.3%

لتطورات أسواق النفط واتفاقية أوبك+. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المالية التي بادرت بها الحكومة خلال العام 2020م لمواجهة الجائحة ساهمت في تسارع تعافي الاقتصاد وتخفيف آثار الأزمة على القطاعات غير النفطية من خلال تنفيذ عدد من الحزم التحفيزية المقدمة كمبادرات لدعم الأفراد والشركات والمستثمرين.

مقارنة بعام 2019م، كما شهد أداء الاقتصاد المحلي عدة علامات للتعافي والتي بدأت بالظهور في النصف الثاني من العام 2020م، وذلك نتيجة لتعزيز القطاع غير النفطي الذي سجل ارتفاعاً طفيفاً في الربع الرابع بحوالي 0.8%، في حين انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي لعام 2020م بنحو 4.1%، مدفوعاً بانخفاض الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة 6.7% وذلك نتيجة

### مقارنة الأداء الفعلي لعام 2020م مع الميزانية

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية





## أولاً: المؤشرات الاقتصادية

حققت معدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2019م معدلات مرتفعة توضح تأثير السياسات الحكومية على النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لأعلى معدلاته خلال أربع سنوات ليبلغ 3.3% حيث حقق القطاع الخاص أعلى معدل نمو له خلال أربع سنوات عند 3.8% وكانت تقديرات ميزانية 2020م تشير إلى استمرار وتيرة النمو للعام حيث كان من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.3%.

خلال الربع الثاني من العام نحو 29.3 دولار للبرميل.

ولتخفيف أثر الجائحة على القطاع الخاص، قامت الحكومة بإقرار نحو 150 مبادرة بلغت تكلفتها نحو 233 مليار ريال في عام 2020م، وانعكست هذه الإجراءات بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي، خاصة مع فاعلية الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في انحصار الجائحة، مما نتج عنه عودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي خلال النصف الثاني من العام، ودون حدوث موجات أخرى تستدعي عودة الإغلاق مثلما حدث في بعض الدول الأخرى. حيث سجل الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في النصف الثاني من العام 2020م تحسناً بتراجع سلبي طفيف بنسبة 1.5% مقارنة بالتراجع الحاد المسجل بالنصف الأول بنسبة 3.3%.

وقد استمر النمو الإيجابي حتى الربع الأول من عام 2020م، إلا أنه منذ اندلاع الجائحة بشكل أكثر حدة في منتصف شهر مارس من عام 2020م اضطرت الحكومة لاتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية صحة المواطنين، والتي صاحبها إغلاق شبه كامل لأغلب الأنشطة الاقتصادية مما كان له أثر كبير على تسجيل نمو سلبي للناتج المحلي غير النفطي خلال الربع الثاني من العام ليبلغ نسبة 8.2%.

وزاد من حدة الأزمة التطورات في أسواق النفط العالمية والتي شهدت انخفاض حاد في الطلب وانخفاض غير مسبوق في الأسعار العالمية والتي وصلت إلى 18.4 دولار للبرميل في أبريل 2020م، حيث بلغ متوسط أسعار النفط

ونتيجة لذلك، شهد الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي تراجعاً سالباً بنحو 2.3% وهو أقل من التقديرات الأولية وتقديرات المؤسسات الدولية خلال الأزمة، إلا أن انخفاض نمو الناتج النفطي بنسبة 6.7% أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1% في عام 2020م.

كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2020م بنحو 11.7% مقارنة بمعدل نمو متوقع عند 3.2%، حيث تراجع الناتج المحلي النفطي الاسمي بنسبة 34.4% مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط، في حين تراجع الناتج المحلي غير النفطي الاسمي بنسبة 1.5%

مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما سجل مؤشر أسعار المستهلك نمواً بنسبة 3.4% في عام 2020م، مقارنة بالنمو المتوقع بنسبة 2.0% عند إعداد ميزانية عام 2020م، وذلك بسبب رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة في منتصف العام إلى 15% بالإضافة إلى زيادة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات. وبالنظر لمتوسط النمو السنوي، تمثلت الزيادة بشكل كبير في قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 9% مقارنةً بالعام السابق، كما تراجع قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 0.6%.

## أبرز المؤشرات الاقتصادية لعام 2020م

2020		
التقديرات	الفعلي*	
2.3%	-4.1%	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2,902	2,625	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال)
3.2%	-11.7%	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.0%	3.4%	التضخم

\*المصدر: حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء



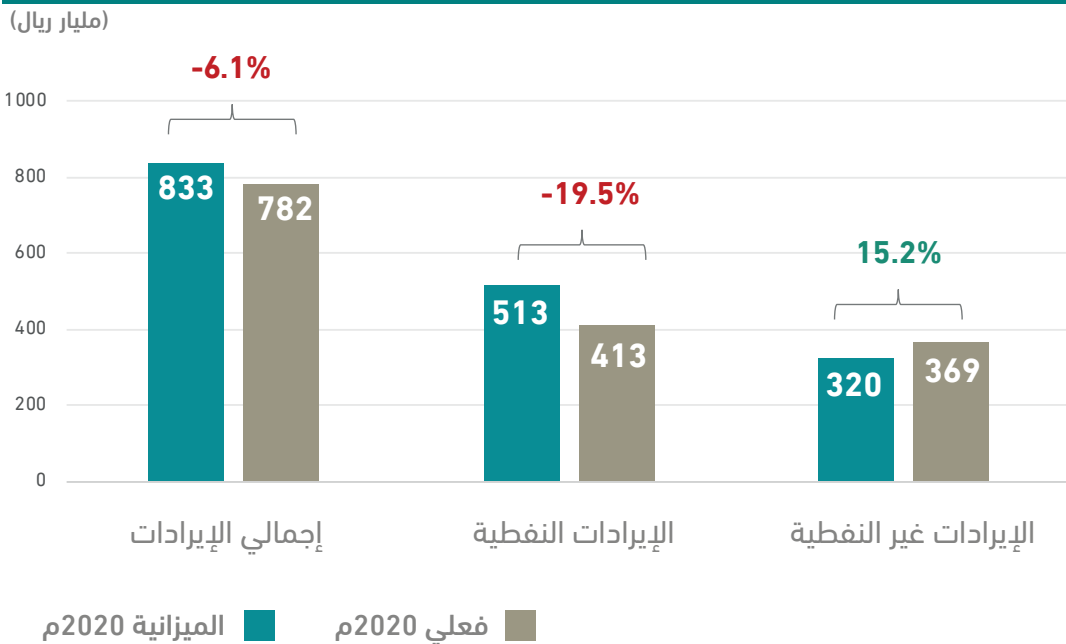
## ثانياً: أداء المالية العامة

### أ. الإيرادات

في المقابل، سجلت الإيرادات غير النفطية في عام 2020 م نحو 369 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 15.2% عن المقدر في الميزانية وبنسبة 10.9% مقارنة بالعام 2019م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تحصيل أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة خلال العام 2020م، إلى جانب تنفيذ بعض المبادرات الإضافية خلال عام 2020م لمواجهة تداعيات الجائحة بهدف تعزيز وتنمية الإيرادات غير النفطية وضمان استدامتها.

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في العام 2020م حوالي 782 مليار ريال منخفضاً عن الميزانية المعتمدة بما يُقارب 51 مليار ريال أي ما نسبته 6.1%، ويعود ذلك بشكل رئيس، إلى تراجع الإيرادات النفطية التي سجلت نحو 413 مليار ريال، أي بانخفاض نسبته 19.5% عن المقدر في الميزانية (100 مليار ريال)، و30.5% مقارنة بالعام 2019م (181 مليار ريال). ويُعزى هذا الانخفاض، إلى التراجع في أسعار وإنتاج النفط متأثراً بتقلبات أسواق النفط في ظل ظروف الجائحة.

#### مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2020م مع الميزانية



وفيما يلي تفاصيل بنود الإيرادات الرئيسية وفقاً لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

## الإيرادات الضريبية

بلغت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات لعام 2020م حوالي 163 مليار ريال مرتفعة بنسبة %15.2 عن تقديرات الميزانية، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة عن المقدّر لها بالميزانية بنسبة %65؛ وذلك نتيجة لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى %15. كما تجدر الإشارة إلى أن المقابل المالي على العمالة الوافدة وعلى المرافقين بلغ نحو 37 مليار ريال منخفضاً بنسبة %24.2 عن المقدّر بالميزانية مدفوعاً بإعفاء المقابل المالي على العمالة الوافدة في القطاع الخاص لمدة 4 أشهر ضمن الإجراءات التحفيزية بهدف التخفيف من الآثار الاقتصادية على القطاع الخاص حيال تداعيات الجائحة.

بينما سجلت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) ارتفاعاً نسبته %8.9 عن المقدّر في الميزانية، لتسجل نحو 18 مليار ريال. ويعزى ذلك الارتفاع، إلى رفع رسوم الواردات على بعض السلع بدءاً من يونيو 2020م.

سجلت إيرادات الضرائب الأخرى (ومنها: الزكاة) لعام 2020 م حوالي 27 مليار ريال بارتفاع نسبته %5.2 عن المقدّر في الميزانية.

انخفضت الإيرادات الضريبية بشكل حاد خلال الربع الثاني من عام 2020م نتيجة لتطورات النشاط الاقتصادي في أوقات الإغلاق وتطبيق منع التجول ضمن الإجراءات الوقائية لمواجهة الجائحة، بالإضافة إلى تأثير مبادرات تخفيف الأثر المالي والاقتصادي المتمثلة في إعفاء وتأجيل بعض المستحقات الحكومية والتي تم تمديد بعضها، حيث ساهمت هذه التطورات في انخفاض الإيرادات الضريبية في الربع الثاني من 2020م بنحو %69 مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. ولمواجهة الجائحة واحتواء تداعياتها على المالية العامة، تم خلال النصف الثاني من العام 2020م رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من %5 إلى %15. إذ ساهمت هذه الزيادة بارتفاع الإيرادات الضريبية في العام 2020 بنسبته %13.1 مقارنة بالميزانية لتصل لحوالي 226 مليار ريال.

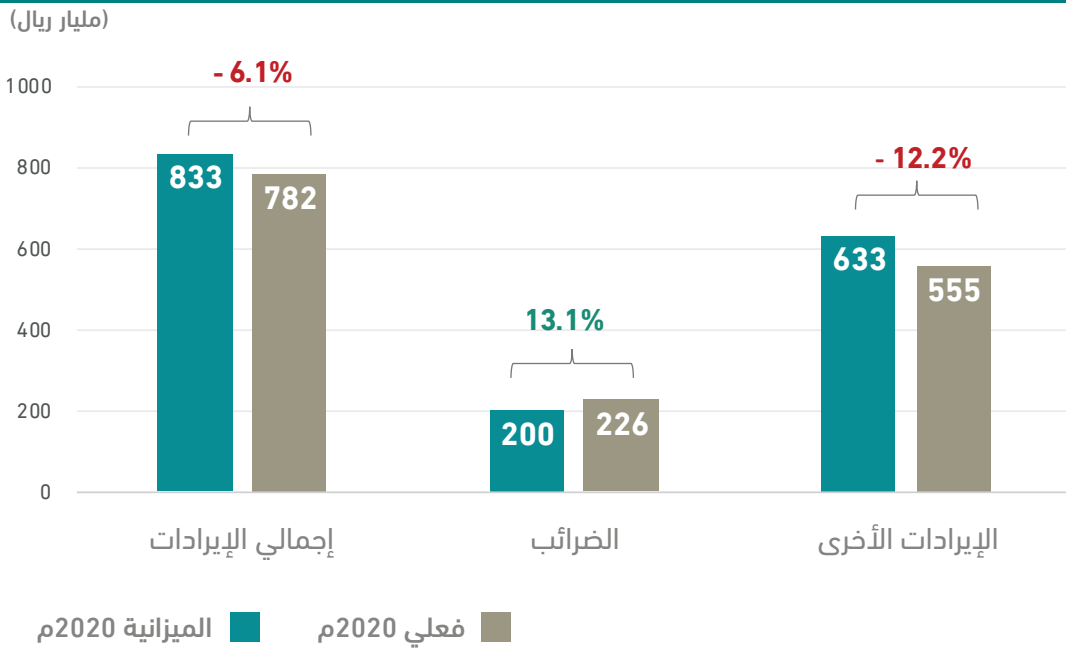
وحققت الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية لعام 2020م ارتفاعاً نسبته %10.6 مقارنةً بالمقدّر في الميزانية، حيث بلغت حوالي 18 مليار ريال، ويعود ذلك إلى تحصيل مبالغ غير متكررة تخص سنوات سابقة نتيجة إعادة تقييم القرارات ومبادرة الإفصاح والإعفاء من الغرامات خلال العام 2020م.

## الإيرادات الأخرى

حيث بلغ متوسط إنتاج النفط خلال العام 9.2 مليون برميل يومياً، وبلغ متوسط أسعار نفط برنت 42 دولار للبرميل في عام 2020م، مقارنة بمتوسط إنتاج 9.8 مليون برميل يومياً ومتوسط سعر حوالي 64.4 دولار للبرميل في عام 2019م.

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى في العام 2020م حوالي 555 مليار ريال منخفضاً عما قُدِّر له في بداية العام بحوالي 12.2% ويعود السبب الرئيس في الانخفاض إلى تراجع الإيرادات النفطية بنحو 19.5% نتيجة لتقلبات أسواق النفط المتأثرة بالجائحة،

### مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2020م مع الميزانية



## المبادرات/الحزم التحفيزية لمواجهة جائحة «كوفيد - 19» على جانب الإيرادات

نظراً إلى متانة المركز المالي للمملكة وانخفاض ديونها الحكومية حسب تصنيف وكالات التصنيف الائتماني، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الاحترازية والمبادرات التحفيزية لمواجهة أزمة «كوفيد - 19» واحتواء تداعياتها الاقتصادية، والتي تضمنت إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية كما يلي:

- تأجيل سداد إقرارات ضريبة القيمة المضافة.
- تأجيل سداد إقرارات الضريبة الانتقائية.
- تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة عبر الجمارك لتكون من خلال الإقرار.
- تأجيل سداد الضريبة الانتقائية عبر الجمارك لتكون من خلال الإقرار.
- تعجيل سداد طلبات الاسترداد لضريبة القيمة المضافة والفحص لاحقاً.
- تأجيل تقديم الإقرارات الزكوية.
- تأجيل مهلة تقديم إقرارات ضريبة الدخل.
- منح الشهادات الزكوية بلا قيود عن فترة إقرار 2019م، والموافقة على كل طلبات شهادات الإفراج عن العقود الخاصة بالزكاة والضريبة.
- تأجيل تنفيذ إجراءات إيقاف الخدمات والحجز على الأموال للمكلفين الغير ملتزمين بسداد الضريبة والزكاة في الموعد النظامي.
- الإعفاء الجزئي من المقابل المالي على الوافدين المنتهية إقاماتهم من 18 مارس 2020 م وحتى 30 يوليو 2020 م، وذلك من خلال تمديد فترة الإقامات الخاصة بهم لمدة أربعة أشهر دون مقابل.
- تمكين أصحاب العمل من استرداد رسوم تأشيرات العمل المصدرة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة حتى في حال ختمها في جواز السفر، أو تمديد لها لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- تمكين أصحاب العمل من تمديد تأشيرات الخروج والعودة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- تأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، ووضع المعايير اللازمة لتمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً.

## ب. النفقات

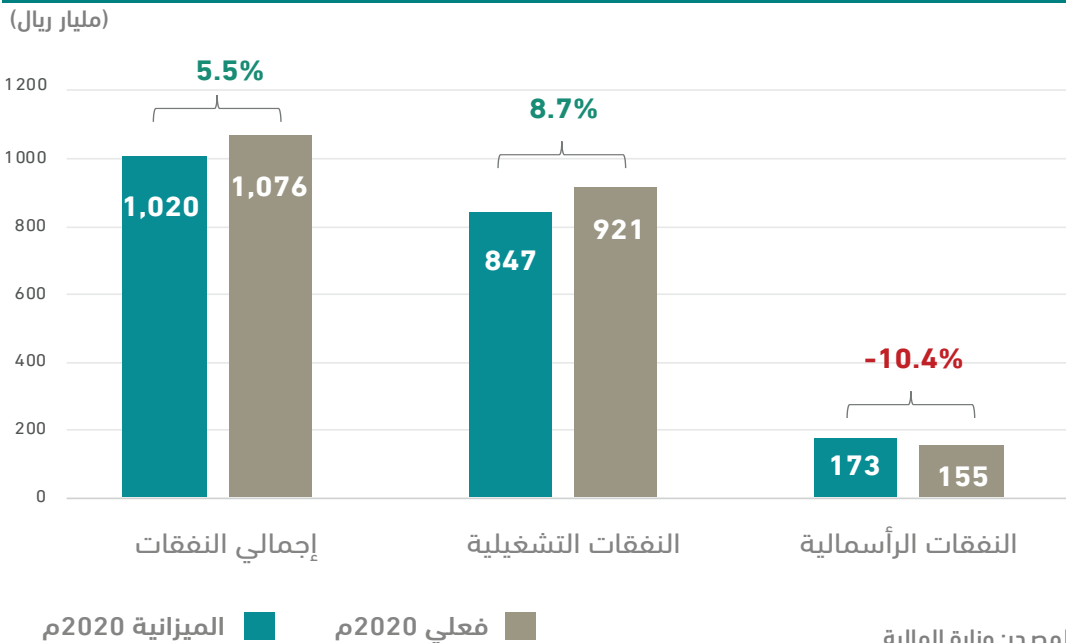
لمواجهة جائحة «كوفيد - 19» لرفع جاهزية القطاعات الصحية والأمنية وغيرها للحد من تداعيات الجائحة، وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة ومسجلين لدى الهيئة العامة للنقل في أنشطة نقل الركاب، وكذلك دعم مبادرات برنامج الإسكان.

وقد سعت المملكة إلى الحد من انحراف النفقات الفعلية بشكل كبير عن الميزانية المعتمدة وذلك عن طريق إعادة توجيه بعض المبالغ المخصصة في الميزانية المعتمدة بين الجهات الحكومية، حيث بلغ إجمالي الوفر المتحقق نحو 80 مليار ريال تشمل خفض وتأجيل في اعتمادات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وإيقاف بدل غلاء المعيشة بدءًا من شهر يونيو لعام 2020م.

بلغ إجمالي النفقات الفعلية لعام 2020م نحو 1,076 مليار ريال مرتفعاً عن الميزانية المعتمدة بنحو 5.5% (56 مليار ريال)؛ مدفوعاً بزيادة النفقات التشغيلية بنحو 8.7% (74 مليار ريال)؛ نتيجة لتلبية المتطلبات الاستثنائية لمواجهة الجائحة من خلال اعتماد مبالغ إضافية لدعم قطاع الصحة والقطاعات المتضررة، علاوة على تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص. فيما شهدت النفقات الرأسمالية انخفاضاً بنحو 10.4% (18 مليار ريال)؛ نتيجة لخفض اعتمادات بعض مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وإلغاء أو تأجيل أو تمديد المدة الزمنية لبعض المبادرات والمشاريع الرأسمالية.

وقد بلغت جميع المبالغ الإضافية على الميزانية المعتمدة خلال العام نحو 136 مليار ريال (منها 70 مليار ريال مخصصات

### مقارنة النفقات الفعلية لعام 2020م مع الميزانية



## النفقات التشغيلية

للمنظمات الدولية لمساعدة البلدان الأخرى في احتواء ومواجهة تداعيات الجائحة. كما ارتفع الصرف على باب المصروفات الأخرى بنسبة %13.6 (12 مليار ريال)؛ مدفوعاً بارتفاع الصرف على النفقات الطارئة ومنها نفقات عودة المواطنين والمواطنات من الخارج في ظل تفشي الجائحة عالمياً.

ومن ناحية أخرى شهد باب تعويضات العاملين انخفاً بنحو %1.8 (9 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة؛ نتيجة إيقاف بدل غلاء المعيشة من شهر يونيو لعام 2020م. كما انخفض الصرف على باب نفقات التمويل بنسبة %20.1 (6 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة، نتيجة انخفاض أسعار الفائدة بين البنوك السعودية (السايبور) بشكل كبير خلال العام 2020م تزامناً مع انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية.

بلغت النفقات التشغيلية في العام 2020م نحو 921 مليار ريال مرتفعة بنسبة %8.7 (74 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، مدفوعة بالتدخلات التي تمت خلال العام لمواجهة الجائحة، حيث ارتفع الصرف على باب السلع والخدمات بنسبة %45.2 (63 مليار ريال)؛ متأثراً بشكل رئيس بالسياسات والإجراءات المتخذة على جانب النفقات في ظل الجائحة.

كما ارتفع الصرف على باب الإعانات بنحو %61.1 (11 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الإنفاق الإضافي على برنامج الإسكان. بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على باب المنح بنحو %273.9 (3 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ وشمل ذلك ارتفاع المنح للمنظمات الدولية حيث أسهمت المملكة خلال عام 2020م بتقديم المنح والمعونات

## النفقات الرأسمالية

المالي 2020م؛ حيث عملت الحكومة على خفض اعتمادات بعض مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وإلغاء أو تأجيل أو تمديد المدة الزمنية لبعض المبادرات والمشاريع الرأسمالية.

بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية في نهاية عام 2020م حوالي 155 مليار ريال بانخفاض نسبته %10.4 (18 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة وذلك في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي شهدتها العام



## أهم البرامج والمبادرات

استكمالاً لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الداعمة لتوجهات رؤية المملكة 2030، عملت الحكومة على استكمال تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمبادرات التابعة لها خلال العام 2020م، بالإضافة إلى الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية.

### • برامج تحقيق الرؤية

مشاريعها ومبادراتها كنتيجة لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتوجيهه لمواجهة الجائحة وتبعاتها. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المعتمدة لبرامج تحقيق الرؤية للعام 2020م بلغت في بداية العام 80 مليار ريال تم صرف ما نسبته 86%.

سعت حكومة المملكة إلى الالتزام بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومواصلة العمل على إنجازها مع الأخذ بالاعتبار تحديات الجائحة خلال العام 2020م وما تبعها من خفض لمخصصات برامج تحقيق الرؤية وتمديد أو تأجيل بعض

### • برنامج الإسكان

وتتمثل أبرز منجزات برنامج الإسكان خلال العام 2020م بارتفاع نسبة تملك المواطنين للمساكن على مدى الـ 4 سنوات الماضية من 47% إلى 60% متجاوز النسبة المستهدفة بنسبة 8%. بالإضافة إلى إلغاء مدة الانتظار للدعم السكني من 15 عام والتحول إلى الاستحقاق الفوري من خلال منصة سكني وتوفير طول سكنية وتمويلية تصل إلى 834 ألف أسرة بينها 310 آلاف أسرة سكنت منازلها. كما تم توفير السكن الملائم للأسر الأشد حاجة بنظام الانتفاع عبر تقديم أكثر من 46 ألف وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة وذلك بالشراكة مع القطاع غير الربحي. كما تم تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتطوير أكثر من 141 ألف وحدة سكنية.

يهدف برنامج الإسكان إلى تقديم حلول سكنية تمكن الأسر السعودية من تملك المنازل المناسبة أو الانتفاع بها وفق احتياجاتهم وقدراتهم المادية وتحسين الظروف للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال توفير طول تمويلية مدعومة وملائمة بالتوازي مع زيادة العرض للوحدات السكنية بأسعار مناسبة وتنفيذ برامج متخصصة لإسكان الفئات الأكثر حاجة في المجتمع وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الإسكان وتعظيم الأثر الاقتصادي منه وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي مما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل وتنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة.

## • مبادرات تعزيز وتطوير الرعاية الصحية

المجاني للمواطنين والمقيمين والزائرين والتوسع في عمليات الفحص، يأتي ذلك بجانب استمرار الجهود الحكومية في تقديم لقاحات «كوفيد - 19». وبالنظر إلى الصرف الفعلي على متطلبات الخدمات الصحية فقد شهد ارتفاعاً لعام 2020م بنسبة 11% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق.

في ظل الظروف الاستثنائية التي شهدتها العام 2020م، كانت الأولوية الأسمى لحكومة المملكة الحفاظ على صحة وحياة المواطنين والمقيمين حيث تم العمل على توفير المتطلبات المالية اللازمة لدعم جاهزية القطاع الصحي والحد من انتشار الفيروس، بالإضافة إلى تقديم العلاج

## • منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية

الاجتماعي نحو 27 مليار ريال، كما بلغ إجمالي المنصرف على مكافآت الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي بداخل المملكة نحو 14 مليار ريال.

وبالنظر إلى حساب المواطن فهو يُعنى بتخفيف أثر الإصلاحات الاقتصادية على الأسر السعودية ورفع كفاءة الدعم الحكومي وتشجيع ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وذلك من خلال إعادة توجيه المنافع الحكومية للفئات المستحقة لها. وتجدر الإشارة إلى أن المنصرف الفعلي خلال العام 2020م بلغ 25 مليار ريال.

نظراً لأهمية أوجه الإنفاق الاجتماعي في ضمان مستوى معيشي كريم للمواطنين؛ أولت الحكومة الإنفاق الاجتماعي اهتماماً كبيراً في هيكل الإنفاق العام، حيث استمر الصرف على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال الإنفاق على البرامج والقطاعات ذات العائد الاجتماعي كالصرف على الضمان الاجتماعي ومكافآت الطلاب بالإضافة إلى الإنفاق على التعليم والصحة، بالتزامن مع رفع وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. حيث بلغ المنصرف الفعلي في نهاية العام 2020م لمخصصات الضمان

## الأداء الفعلي للميزانية العامة خلال عام 2020م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

التغير %	فعلي 2020	ميزانية 2020	
			<b>الإيرادات</b>
<b>-6.1%</b>	<b>782</b>	<b>833</b>	<b>إجمالي الإيرادات</b>
<b>13.1%</b>	<b>226</b>	<b>200</b>	<b>الضرائب</b>
10.6%	18	16	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
15.2%	163	142	الضرائب على السلع والخدمات
8.9%	18	16	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
5.2%	27	26	ضرائب أخرى
<b>-12.2%</b>	<b>555</b>	<b>633</b>	<b>الإيرادات الأخرى</b>
-19.5%	413	513	منها: الإيرادات النفطية
			<b>النفقات</b>
<b>5.5%</b>	<b>1,076</b>	<b>1,020</b>	<b>إجمالي النفقات</b>
<b>8.7%</b>	<b>921</b>	<b>847</b>	<b>المصرفات (النفقات التشغيلية)</b>
-1.8%	495	504	تعويضات العاملين
45.2%	203	140	السلع والخدمات
-20.1%	24	31	نفقات تمويل
61.1%	28	17	الإعانات
273.9%	4	1	المنح
0.7%	69	69	المنافع الاجتماعية
13.6%	97	85	مصرفات أخرى
<b>-10.4%</b>	<b>155</b>	<b>173</b>	<b>الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)</b>
			<b>عجز الميزانية</b>
-	<b>-294</b>	<b>-187</b>	<b>عجز الميزانية</b>
-	-11.2%	-6.4%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
			<b>الدين والأصول</b>
-	<b>854</b>	<b>754</b>	<b>الدين</b>
-	32.5%	26.0%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
-	<b>359</b>	<b>346</b>	الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## المنصرف على القطاعات

قنوات تعليمية فضائية؛ حيث مثل إجمالي الإنفاق على هذين القطاعين حوالي 36.8% من إجمالي النفقات الفعلية في عام 2020م.

كما ارتفع الصرف الفعلي على قطاع البنود العامة بنسبة 11.2% مدعوماً بارتفاع الصرف على مخصص مصروفات الطوارئ. وعلى الجانب الآخر، تراجع الصرف الفعلي على قطاعي الموارد الاقتصادية والخدمات البلدية بحوالي 37.1% و11.6% على التوالي.

وعلى جانب الأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات، يُلاحظ ارتفاع الإنفاق الفعلي بنهاية العام 2020م على قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة 14.0% مقارنةً بالميزانية المُعتمدة مدعوماً بارتفاع الصرف على النفقات الطبية في ظل الجائحة، كما ارتفع الإنفاق على قطاع التعليم بمعدل 6.1% نتيجةً للجهود المستمرة في مواجهة تداعيات الجائحة التي شملت العملية التعليمية وشمل ذلك استكمال التعليم للطلاب والطالبات من خلال منصة «مدرستي» للتعليم الإلكتروني بالإضافة إلى إنشاء

### النفقات الفعلية للقطاعات لعام 2020م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	ميزانية 2020	فعلي 2020	التغير %
الإدارة العامة	28	36	29.3%
العسكري	182	204	12.2%
الأمن والمناطق الإدارية	102	115	12.4%
الخدمات البلدية	54	47	-11.6%
التعليم	193	205	6.1%
الصحة والتنمية الاجتماعية	167	190	14.0%
الموارد الاقتصادية	98	61	-37.1%
التجهيزات الأساسية والنقل	56	60	7.1%
البنود العامة	141	156	11.2%
<b>المجموع</b>	<b>1,020</b>	<b>1,076</b>	<b>5.5%</b>

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## ج . العجز والدين والتمويل

في ضوء ما شهده العام المالي 2020م من أوضاع اقتصادية استثنائية ناتجة عن الجائحة، سجل عجز الميزانية الفعلية في نهاية العام 2020م نحو 294 مليار ريال أي ما يعادل 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 187 مليار ريال أي ما يعادل 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الميزانية المعتمدة. وتمثل هذه الزيادة في العجز استجابة الحكومة للالتزامات الإضافية التي تطلبتها الجائحة.

البالغ نحو 754 مليار ريال ويعادل 26.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما ارتفع متوسط أجل الاستحقاق لمحفظه الدين العام ليصل إلى حوالي 9.4 سنوات في نهاية العام 2020م مقارنةً بنحو 8.7 سنوات في العام 2019م. وبلغ متوسط أسعار العائد لإجمالي الإصدارات المحلية والخارجية حتى نهاية العام 2020م ما يقارب 2.8% بإجمالي نفقات تمويل تعادل حوالي 24 مليار ريال وهي أقل من المقدر لها في ميزانية العام 2020م بحوالي 6 مليار ريال، حيث تم تقدير نفقات التمويل بحوالي 31 مليار ريال وبمتوسط عائد يعادل 4.1%. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة بين البنوك السعودية (السايبور) بشكل كبير خلال العام 2020م تزامناً مع انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية والتي انخفضت بحوالي 100 نقطة أساس منذ بداية العام 2020م. هذا بالإضافة إلى تنويع محفظة الدين العام

ولتمويل العجز والاحتياجات التمويلية الأخرى، اتبعت الحكومة سياسات تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين المحلية والخارجية والسحب من الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي. حيث بلغ إجمالي الإصدارات الحكومية 220 مليار ريال وذلك بإجمالي إصدارات إضافية عن الخطة المعتمدة بمقدار 100 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 44 مليار ريال)، منها ما نسبته 79.2% من الإصدارات المحلية وحوالي 20.8% من الإصدارات الخارجية. وبذلك يُشكل الدين المحلي من إجمالي المحفظة ما يعادل 503 مليار ريال بينما يشكل الدين الخارجي حوالي 351 مليار ريال. وعليه بلغ إجمالي رصيد الدين العام 854 مليار ريال في نهاية عام 2020م (ما يعادل 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو أعلى من حجم الدين المخطط له في الميزانية المعتمدة

التمويلية. حيث بلغت الاحتياطات الحكومية بنهاية عام 2020م نحو 359 مليار ريال مقابل 470 مليار ريال في نهاية عام 2019م.

والاستفادة من منهجيات التمويل البديل كالتمويل من خلال وكالات ائتمان الصادرات.

كما تم استخدام حوالي 111 مليار ريال من رصيد الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي لتغطية الاحتياجات

### مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام في نهاية العام 2020م مع الميزانية

(مليار ريال)

ميزانية 2020	فعلي 2020	
754	854	حجم الدين العام في نهاية العام
120	220	إجمالي إصدارات الدين
86	174	إجمالي الإصدارات المحلية
34	46	إجمالي الإصدارات الخارجية
121	111	إجمالي السحوبات من الاحتياطات الحكومية

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية





وزارة المالية  
Ministry of Finance

